التقرير السياسي المقدم الى المؤتمر الرابع للجنة التيار الديمقراطي العراقي في المملكة المتحدة

لا مخرج للعراق وحل لأزماته المتعددة إلاّ بإنهاء المحاصصة الطائفية السياسية وإعلاء مبدأ المواطنة وبناء الدولة المدنية الديمقراطية

الأعزاء أعضاء المؤتمر الرابع للجنة تنسيق التيار الديمقراطي العراقي في المملكة المتحدة

السيدات والسادة الحضور الكريم،

يتزامن إنعقاد مؤتمرنا الرابع مع جملة متغيرات سياسية وإقتصادية وأمنية خطيرة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي. وكان الإرهاب المتمثل بعصابات "داعش" وسبل محاربته هو عنوان المرحلة الراهنة بكل ما يطرحه ذلك من تحديات وتعقيدات جديدة من الصعب التكهن بنتائجها الأنية أو المستقبلية. أما ما يخص بلدنا العراق فان نتائج الإنتخابات التشريعية العامة عام 2014 وما رافقها وتمخض عنها لم يفاجئنا في إعادته إنتاج الأحزاب السياسية ذاتها وصعودها الى سدة الحكم، تلك التي شغلت المسرح السياسي العراقي بعد الغزو الأمريكي- البريطاني وسقوط النظام الديكتاتوري في الـ 9 نيسان/أبريل 2009. إذ ان ما جاءت به يدخل في باب الإستحقاق الإنتخابي الشكلي، فيما تشير الوقائع الى تعمق الهوة بين الحاكم والمحكوم من خلال توظيف النهج الطائفي وإستغلال النفوذ السياسي والمالي وليّ القوانين والأنظمة بما يتماشى مع رغبة ومصالح الكتل السياسية الكبيرة. ذلك إن إعتماد "نظام المحاصصة الطائفية والمذهبية والإثنية" سئ الصيت وما يحمله من مخاطر، وإعادة تقاسم ثروات العراق بين اللاعبين الكبار، وإذكاء الصراع من أجل المصالح الحزبية الضيقة بدلاً من مصالح بلدنا العراق ووحدة كيانه وسيادته على أراضيه ومستقبل أجياله القادمة كان العنوان الأكبر لمرحلة بكاملها. أن الفشل الذريع في مواجهة إستحقاقات التعاطي مع الملفات الساخنة والعالقة مثل، الملف الأمني والعسكري وإصلاح نظام القضاء ومحاربة الفساد المالي والإداري وإتخاذ إجراءات رادعة للحد منه، وتوفير الخدمات الأساسية، والنهوض بواقع نظامي التعليم والصحة، ومعالجة أزمة النازحين والمهجرين بفعل الأعمال الإرهابية لعصابات "داعش" إثر إحتلالها لمحافظة نينوى والقرى والقصبات المحيطة بها في 10 حزيران 2014، والتفريط بالهوية العراقية لصالح إنتماءات ثانوية، هي بمجملها دليل عجز من قبل الماسكين بمقاليد

السلطة الحالية في إيجاد حلول ترتقي الى طموحات شعبنا أو تنسجم مع مسار الدول الملتزمة بالمواثيق الدولية في تحمل مسؤولياتها تجاه شعوبها.

أن ما فاقمته سياسات القوى المتنفذة والمهيمنة على مقاليد الحكم وسوء إدارتها لملفات البلد المعقدة، والتدهور في الوضع الاقتصادي والمعيشي لقطاعات واسعة من أبناء شعبنا بفعل التراجع الكبير في عائدات النفط وتزايد نسبة الفقر وتفشي البطالة وإهدار ثروات العراق وغياب مؤشرات الإصلاح، دفع بنخب من القوى المدنية والشخصيات الديمقراطية الى النزول الى الشوارع والساحات للتعبير عن غضبها لما آلت إليه الأوضاع العامة في بلدنا، وعبر هبة جماهيرية سلمية أستهدفت مجموعة مطالب مشروعة هي محاربة الفساد المستشري في مرافق الدولة والحياة العامة، وسوء توفير الخدمات الأساسية للمواطن وضمان حرية التعبير بما يكفله الدستور والمطالبة بالإصلاح الجذري للنظام القضائي. ان ما أُعلن من حزم إصلاح من قبل السيد رئيس الوزراء، وكما عبرت عنه اللجنة التنفيذية للتيار الديمقراطي العراقي، لم يلامس أس المشكلة التي يواجهها بلدنا في هذا الظرف العصي، ولم ترتقي الى معنى ومفهوم الإصلاح الحقيقي بل ظلت في إطار التقشف المالي ولم تطل ما طالبنا به او ننتظره. إذ ما زالت رؤوس المفسدين الكبيرة والشبكات المرتبطة بهم حرة وطليقة وتعمل في وضح النهار. ومع ذلك واصلت الهبة الجماهيرية السلمية في النزول الى الشوارع أسبوعياً، في العاصمة بغداد وبعض محافظات الوسط والجنوب، وبزخم وعزيمة أكبر وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية. وساهمت لجان التيار الديمقراطي العراقي وتنسيقياته في الخارج هي الأخرى بدورها في دعم ومساندة تلك الهبة وعبر وقفات أسبوعية وكتابة بيانات إدانة وتوزيعها على المؤسسات الدولية المعنية بالشأن العراقي او حقوق الإنسان لما تعرض ويتعرض له المتظاهرين من تجاوزات وإعتداءات وتهديد بالقتل على أيدي أجهزة السلطة الأمنية ومناصري بعض الأحزاب التي تدور حولها شبهات الفساد. وبما ان حق التظاهر والتعبير عن الرأي السلمي مكفول دستورياً، فاننا نرى، ان إستمرار الحراك الشعبي وتوسيعه وتطوير أساليبه وأشكاله والعمل على وحدة أهدافه حتى تحقيق مطالبه المعلنة هي أحدى المهام الأساسية التي ينبغي لقوى التيار الديمقراطي وبقية القوى الحية في مجتمعنا التنكب لها وابقاء جذوتها حية.

بالمقابل يشهد أقليم كردستان العراق أوضاعاً سياسية مقلقة، كان أخرها إعتداءات متبادلة على مقار الأحزاب السياسية وتعطيل عمل البرلمان، ما فاقم الأزمة السياسية وفي ظل غياب المرجعيات القانونية والدستورية لحلها. ان تغليب المصلحة الحزبية الضيقة، وتبادل الإتهامات، والتعنت وغلق أبواب الحوار الشفاف سوف يضر من دون شك بمصالح شعب كردستان. وهذا يتطلب توحيد الجهود السياسية وتعزيز الوحدة الوطنية وإعلاء روح التآخي بين مختلف القوميات والإثنيات في هذا الظرف الإستثنائي حيث تتمترس فيه عصابات "داعش" الإرهابية على الأبواب.

وبناء عليه نرى ان مهامنا الآنية ستتمحور على:

أولاً: مواصلة مطلبنا في الإصلاح الجذري والشامل للنظام السياسي، وبما يؤسس لقاعدة بناء الدولة المدنية والعصرية، حيث يتساوى فيها المواطنون في الحقوق الشخصية والعامة والواجبات، بغض النظر عن

إنحداراتهم الفرعية. ولا أفضلية فيه لحزب او طائفة او مذهب او أثنية او عشيرة على أحد، ولا مكان فيه لشراء الذمم والولاءات في تسلق سلالم السلطة، ولا لطمس هوية الشعب العراقي العربية أو الكردية.

ثانياً: مواصلة حملاتنا الإعلامية في الكشف عن أفعال عصابات "داعش" الإرهابية من قتل وجرائم إنسانية بحق أبناء شعبنا. والتصدي الى فضح أفعال الجماعات الإرهابية وبمختلف عناوينها ومسمياتها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: مواصلة المطالبة بالفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية والقضائية وفك التشابك بين صلاحيات تلك السلطات بما يكفل سلاسة عملها.

رابعاً: مواصلة دعم ومساندة الحراك الشعبي في مطالبه المشروعة بالكشف عن الفاسدين والمفسدين من الرؤوس الكبيرة والشبكات المرتبطة بها ومتابعة أموال العراق المسروقة وتفعيل القوانين وتطبيق العقوبات على من تثبت إدانته، وتشكيل لجنة ان تطلب الأمر للتنسيق مع قادة الهبة الجماهيرية.

خامساً: المطالبة بسن قانون جديد لأنتخابات السلطة التشريعية، وبما يضمن النزاهة وعدم توظيف المال السياسي في الحملات الإنتخابية، او غيرها، وأعطاء الفرصة المتساوية لكل الحركات السياسية بما يؤمن الإنتقال السلمي للسلطة.

سادساً: إستقلال القضاء وتنظيفه ممن تدور حولهم شبهات فساد او ولاءات حزبية وبعيداً عن تدخل الإرادات السياسية وبما يضمن الشفافية والنزاهة في التعامل مع القضايا المطروحة عليه.

سابعاً: ضمان حرية التعبير بكافة أشكالها، ومن ضمنها حق التظاهر السلمي والعلني.

ثامناً: العمل على تعزيز وتطوير دور المرأة في صناعة القرار السياسي، سواء عبر مؤسسات الدولة او في المجتمع، والدفاع عن حقوقها في العمل ضمن المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني، ومحاربة النظرة القاصرة لواقعها وأدائها.

تاسعاً: العمل على تعزيز دور هيئة الرقابة المالية في رصد حالات التلاعب بالمال العام سواء عبر المعاملات التجارية او التحويلات المالية.

عاشراً: العمل على إعادة تأسيس مجلس الخدمة العامة، وضمن شروط وآليات حديثة للحد من ظاهرة البطالة وسط خريجي الجامعات الجدد وتسرب الكفاءات الى خارج العراق.

أحد عشر: ان ثروات العراق النفطية، والطبيعية الأخرى، هي ملك الشعب العراقي بكل ألوانه وطوائفه وأمانة في عنق السلطة الأتحادية وتحت سيطرتها. لذا يصبح من الأهمية بمكان تشريع قانون جديد ينظم إستغلال ثروات البلد، خصوصاً النفط باعتباره المورد الأهم الذي يدير عجلة الإقتصاد العراقي.

الأخوات والأخوة الحضور الكرام

ان مصلحة العراق الوطنية العليا، ووحدة أراضيه، وسيادته الناجزة، وأستقراره السياسي وإزدهاره الاقتصادي، ورفاه مواطنيه، تتطلب منا جميعاً ان نضع هذه المسؤولية فوق المصالح الحزبية الضيقة. ذلك

ان السياسي عابر، فيما الوطن باق، ومصلحة أبناءه ومستقبل أجياله القادمة هي الرهان الحقيقي للعمل السياسي.

المجد والخلود لشهداء الحركة الوطنية العراقية

تحية لحركة الإحتجاجات المطلبية

عاش نضال أبناء شعبنا من أجل البديل المدني الديمقراطي

المؤتمر الرابع للجنة تنسيق التيار الديمقراطي العراقي في المملكة المتحدة

لندن في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015

democraticcttee-iraq@hotmail.co.uk